توجيه علل البناء والحذف عند الهرْمِيّ في كتابه: المحرر في النحو

د. عبد الله راجحي محمد غانم
كلية التربية/ جامعة الحديدة/ اليمن
rajehi2@yahoo.com

د. يوسف حسن حسن العجيلي
كلية التربية/ جامعة الحديدة/ اليمن
yhho1973@gmail.com

الملخّص:

اهتم هذا البحث بإبراز ظاهرة التعليل النحوي عند عمر بن عيسى بن إسماعيل الهَرْمي النحوي من خلال كتابه المحرر في النحو، وذلك من خلال الوقوف عند علل البناء والحذف تحديدًا؛ إذ إنّ هذين البابين قد شغلا حيزًّا كبيرًا عند الهرمي، وقد تنوعت أساليب التعليل فيهما، وكان مدار تلك العلل وانحصارها في التضمين والمشابهة والحمل على اللفظ أو على المعنى، وهناك علة الفرق، وعلة الاستغناء، وعلة التخفيف، وكان لهذه العلل أثرٌ فاعلٌ في توجيه البناء أو الحذف، وبيان سببهما "؛ وقد انقسم هذا العمل على مبحثين، توقف المبحث الأول عند توجيه علل البناء، وتوقف المبحث الثاني عند توجيه علل الحذف.

الكلمات المفتاحية: توجيه: علل، البناء، الحذف.

المقدمة:

شكَّلت العلة النحوية ظاهرة بارزة في مسيرة النحو العربي؛ إذ كان لها – في كثير من الأحوال– كلمة الفصل في تفسير بعض الظواهر النحوية، وكانت هي والتأويل وقضية العامل أدوات طيّعة في أيادي النحويين، للحكم والتفسير والترجيح. والمتأمل في كتاب المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي النحوي يجد العلة النحوية – بمظاهرها المختلفة – ظاهرة جلية؛ إذ قلمّا يقف الهرمي عند حكم نحوي، أو يفسِّر ظاهرة نحوية أو صرفية، أو يرجّح وجهًا دون أن يورد من الحجج والبراهين ما يؤكد مسلكه، وكان التعليل النحوي، أداة طيعة في يده يرفعها أنىّ يشاء، وقد تنوعت العلل النحوية التي أوردها الهرمي في كتابه المحرر في النحو بتنوع الموضوعات النحوية، ولهذا فقد وقف هذا البحث عند هذه القضية، فجاء بعنوان " توجيه علل البناء والحذف عند الهرمي في كتابه: المحرر في النحو"، وقُسم هذا البحث على مبحثين، تناول المبحث الأول توجيه علل البناء.

وتناول المبحث الثاني توجيه علل الحذف. وأعقب كلّ هذا خاتمة بأهمّ النتائج التي توصلّ إليها البحث، وقائمة بالمصادر والمراجع، ذكرت فيها بيانات تلك المصادر والمراجع كاملة، ورُتبت القائمة بحسب الحروف الهجائية، أمّا الاقتباسات والنصوص، فقد فالتُزِم فيها بشروط المجلة التي تقتضي إعطاء أرقام متسلسلة في متن الرسالة، وإحالة الهوامش إلى آخر البحث، ويكون التوثيق على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، الطبعة، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

فإنْ كان الصواب حليف هذا البحث، فذلك فضل من الله ومنّة، وإنْ أصابه النقص أو الزلل أو الخطأ، فالكمال لله وحده والعصمة لنبيه. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي؛ لأنَّه الأنسب لطبيعة البحث القائم على تعليلات العلماء، كما استعان بالمنهج المعياري، ليقرر ما استقرت عليه القواعد والأحكام النحوية، انطلاقًا من العلة التي سيقت لبيان تلك الظاهرة أو ذلك الحكم.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من اهتمام الهرمي بظاهرة التعليل النحوي، وأثر العلة في توجيه الأحكام النحوية، وتفسير ظواهرها؛ ويظهر هذا من ذلك الكم الكثير من العلل التي ساقها الهرمي في كتابه المحرر في النحو، بل إنّ تلك العلل قد تنوعت بتنوع الموضوعات النحوية، وكان لها اليد الطولى في الحكم والتفسير، وقد اقتصر هذا البحث على علل البناء والحذف.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في الآتي:

- الوقوف على أهم العلل التي ساقها الهرمي في بيان أسباب البناء.
- بيان أهم العلل التي علل بها الهرمي أسباب الحذف.
- بيان أثر العلل التي ساقها الهرمي في توجيه الأحكام النحوية.
- بيان أهمية العلة النحوية عند الهرمي، ودورها في التقعيد، وتفسير الظواهر النحوية.
- الكشف عن جانب من منهج الهرمي، وفكره، ومذهبه النحوي.

توطئة:

الهرمي:

الهَرْمِي، بفتح الهاء وسكون الرّاء، هو عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، يُنسب إلى الهَرّمَة، وهي آخر قرية في وادي زبيد، ويذكر في نسبته أنّه سدوسي، وأشعري. وقد اختلف في سنة مولده، فهناك من جعل مولده سنة 644هـ، وقيل: 645هـ، وهناك من يرى أنّها ما بين 650هـ و656هـ، أمّا وفاته فكانت بدايات العقد الأول من القرن الثامن الهجري، وهناك من حددها بسنة 702هـ[1].

المحرر في النحو:

ظهر هذا الكتاب في نسختين مختلفتين، إحداهما نسخة مؤسسة العليا للتوزيع والنشر بالقاهرة، وهي الطبعة الأولى لسنة 2010م- 1431هـ، وهي بتحقيق الدكتور أمين عبد الله سالم، أستاذ ورئيس قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنوفية، وأصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدّم بها صاحبها إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر بالقاهرة؛ لنيل درجة الدكتوراه، وقد تمت مناقشتها في 1983/6/30م، وانقسم هذا الكتاب على قسمين رئيسين، دار أولهما حول (المحرر في النحو)، وصاحبه. أمّا القسم الثاني فانعقد لتحقيق الكتاب، وقد امتازت هذه النسخة بدقة التحقيق، والتزامها – إلى حدّ ما – بالمقاييس العلمية للتحقيق، وقد تضمنت النسخة المطبوعة من هذا التحقيق تقريرًا في نهاية القسم الأول خصصه الباحث لعقد مقارنة بين تحقيقه، والنسخة الأخرى التي حققها الدكتور منصور عبد السميع، وجاء هذا التقرير بعنوان: (تقرير عن نشرة سابقة للمحرر "في جدلية الانتحال والوهم")، ويكاد يجزم المحقق أنّ النسخة الأخرى اغتيال لجهده، وتشويه ظالم لما قام به، بل إنّه يكاد يجزم أن كثيرًا مما جاء متطابقًا في النسختين لا يمكن أن يكون من باب توارد الخواطر، وهو لم يكتف بذلك، ولكنه ذهب يعدد بعضًا من المواطن التي يرى أنها من باب الاغتيال لجهده وسرقته.

أمّا النسخة الثانية، فهي نسخة دار السلام، وهي التي حققها الدكتور منصور علي محمد عبد السميع، وكانت في سنة 2005م، ويرى دكتور أمين عبدالله سالم أنّ الاستعجال كان الطابع الغالب على هذه النسخة؛ لينال صاحبها شرف السبق، مع أنّ ظهور هذه النسخة كان بعد ربع قرن من تحقيقه هو لكتاب المحرر، إلّا الظروف قد حالت دون طبعه وإخراجه إلى النور حتى

ظهرت نسخة الدكتور منصور عبد السميع، ولا يخفى على القارئ ما في هذه النسخة من القصور، والضعف، علاوة على ما فيها من مظان التهمة والشك.

وإنّ المتتبع لمسيرة النحو العربي، يجد أنّه قد ظهرت حاجة ماسة إلى جمع اللغة من أربابها وتقعيد النحو العربي؛ بسبب فشو اللحن في المجتمع العربي لمخالطتهم غيرهم من الأمم والشعوب، وانفتاح عرب الجزيرة العربية على الأمم الأخرى التي دخلت في دين الله أفواجا، فكان لا بدّ من وضع قواعد منتظمة تحفظ اللغة، وتصون الألسنة من الخلط والخطأ، ودفعهم ذلك إلى البحث عن علل يفسرون بها الظواهر التي لاحظوها في أثناء تقعيدهم للغة؛ تقريباً وتسهيلاً للمتعلم، ولعلّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أول من علل النحو (2)، وكان كثيرًا ما يلجأ إلى التعليل؛ لتخريج ما يأتي مخالفًا لكلام العرب المطّرد، أو ما يخالف القياس (3). بل قيل: إنّه "أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل، وقد كان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلًا. وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريدًا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغتها وغريبها"(4)، وكذلك يُعدُّ الخليل بن أحمد من أوائل النحويين الذين اهتموا بالعِلَّة؛ إذ يرى: "أنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقَل ذلك عنها"(5)، وسار سيبويه على منهج أستاذه الخليل، ثم جاء بعدهما "نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا على التعليل كثيرًا. منهم الفراء الذي عُني بالتعليل، ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح، ...، وكان المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه، وكان شديد الاهتمام بالتعليل، يتخذ منه سلاحًا للمناقشة والبحث، وكانت له يدٌ طولى وحظّ في التعليل؛ لأنّه كان من المجتهدين فيه حتى كانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج، ومن معه من حلقة ثعلب، كما وقف في وجه سيبويه؛ لأنّه قبل قول الخليل خاليًا من التعليل، فخالفه في كثير من المسائل. لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي، إنَّما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم، ووافقه في بعضها في الحكم وخالفه في علته"(6).

وإنْ كان المبرد والفرّاء لم يفردا العلة بالبحث، بل حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة؛ فقد ظهرت طبقة وضعت للعلة كتباً خاصة بها، فألف محمد بن المستنير المشهور بقطرب كتاب (العلل في النحو). وألف المازني (كتاب علل النحو)، واستمر البحث والتأليف في العلة حتّى تميّز بها

بعض النحاة، وما كاد القرن الثالث ينتهي حتّى استقرّت علل النحو، واتسع البحث فيها، وأصبح مما يفخر النحاة بمعرفته والاهتداء إليه، يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون [7].

واستمر التأليف في العِلَّة، وزاد اهتمام النحويين بها في القرن الرابع الهجري "فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم. وفيه صنفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية ونظرية جدلية. وتأثر البحث النحوي بالنظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، وكان للبحث في العلل نصيبٌ غير قليل، حتى بدا أنَّ القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو وأرسى أسس البحث النظري فيه"[8].

والملاحظ أنَّ عمر بن عيسى الهرمي قد تأثر بمن سبقوه، فكانت آراؤه متأثرة بالمنطق وعلوم الفلسفة، فألف على منوالهم وسار على نهجهم، فجاءت تعليلاته النحوية واللغوية في كتابه (المحرر في النحو)، كثيرة ومتنوعة بتنوع الموضوعات النحوية.

العِلَّةُ لغةً:

ذكر ابن فارس أنَّ للعلة معانيًا ثلاثة، فقال: "(عل) العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها: تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضَعف في الشَّيء. فالأوَّل: العَلَل، وهي الشَّرْبة الثانية. ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل. والفعل يَعُلُّون عَلاً وعَلَلاً، والإبل نفسها تَعُلّ عَلَلا ...، والأصل الآخر: العائق يعوق. قال الخليل:(العِلّة حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه). ويقال: (اعتلَّه عن كذا)، أي: أعتاقه...، والأصل الثالث: العِلّةُ:(المرض)، وصاحبُها مُعتلّ. قال ابنُ الأعرابيّ: (عَلَّ الْمَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ. وَرَجُلٌ عُلَلَةٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعِلَلِ) "[9].

وقال الجوهري: " والعلَلُ: الشربُ الثاني. يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ. وعلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، إذا سقاه السقية الثانية. وعلَّ بنفسه، يتعدَّى ولا يتعدَّى. وأعلَّ القومُ: شربتْ إبلهم العَلَلَ. والتَعْليلُ: سقيٌ بعد سقي، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى. وعلَّ الضاربُ المضروبَ، إذا تابعَ عليه الضربَ. وفي المثل: عَرَضَ عليَّ سَوْمَ عالَّةٍ، أي لم يبالغ، لأن العالَّةُ لا يُعرضُ عليها الشربُ عَرْضاً يُبالغ فيه كالعرض على الناهِلةِ. وأعْلَلْتُ الإبل، إذا أصدَرتها قبل ريِّها. وفي أصحاب الاشتقاق من يقول: هو بالغين المعجمة، كأنه من العطش، والأول هو المسموع. والعِلَّةُ: المرض، وحدثٌ يشغل صاحبه

عن وجهه، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلاً ثانياً منَعَه شُغله الأول. واعتلَّ، أي مرض، فهو عليل"[10]. وهي عند ابن منظور بمعنى تشاغل: تَعَلَّلَ بالأَمر واعْتَلَّ: تَشاغَل به[11].

العلة في الاصطلاح:

أمَّا العِلّةُ في الاصطلاح، فهي عند الرَّماني "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[12]، وحدّها الجرجاني بأنَّها "ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه. عِلّة الشيء: ما يتوقّف عليه ذلك الشيء "[13]. وعرَّفها الدكتور مازن المبارك بأنَّها "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ القرار، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[14].

فالتعليل إذن: هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه [15].

أقسام العلة:

جعل الجرجاني العلة على أقسام عدّة، وهي على النحو الآتي [16]:

العلة التامة: وهي ما يجب وجود المعلول عندها، أو هي جملة ما يتوقّف عليه وجود الشيء، وقيل: هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء، بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقّف عليه.

العلة الناقصة: بخلاف ذلك.

العلّة المُعدّة: هي العِلّة التي يتوقّف وجود المعْلُول عليها من غير أنْ يجب وجودها مع وجوده.

العلة الصُّورية: ما يُوجِد الشيء بالفعل.

العلة المادية: ما يُوجِد الشيء بالقوّة.

العلة الفاعلية: ما يُوجد الشيء بسببه.

العلة الغائية: ما يُوجد الشيء لأجله.

الهرْميّ والعلة النحوية:

إنّ المتتبع لكتاب المحرر في النحو للهرمي، يجد حشدًا هائلًا من العلل النحوية التي استعملها الهرمي لتفسير الظواهر النحوية والصرفية واللغوية المختلفة، وما ذاك إلّا دليل على عمق تفكيره ونضجه النحوي واللغوي، بل يبدو أنّه قد أولع ولعًا شديدًا بالعلة النحوية، ساعده في ذلك ما

وقف عليه من كتابات الأقدمين، فضلًا عمَّا يملكه من منطلق سليم وعقل راجح، وقدرة على الحجاج. وإذا تتبعنا المحرر، فسنجد من العلل كمًا هائلًا، ومتنوعاً بتنوّع الموضوعات، فهناك ما علل له بالسماع، وهناك العلل العقلية، وتعليله بالخفّة، وبعلة الفرق، وبعلة التعويض، وبالحمل على النّظير والشّبه، وتعليله بالحمل على النقيض، أو بنقض المعنى، وتعليله بالأولية والقوّة، أو بتقوية الضعيف، وتعليله بموافقة العمل، وباختصاص أحد المتماثلين بحكم دون صاحبه، وتعليله بالوظيفة الخاصّة، أو تعليله بالحاصل الموجود، وغير ذلك من أنواع العلل، سواء أكانت عللا مفردة أم كانت عللا مركّبة[17]، وسنقف في ثنايا المبحثين الآتيين عند بعضٍ من تلك العلل.

***

المبحث الأول: توجيه علل البناء في الأسماء والأفعال والحروف.

- **البناء لغة:**

هو: وضع شيء على شيء على صفة يُراد بها الثبوت، كبناء الحائط، ومنه سُمّي كُلّ مرتفعٍ ثابت بناءً، كالسّماء [18]. وقال الجوهري: "بَنَى فلان بيتاً من البُنيان. وبَنى على أهله بِناءً فيهما، أي زفها. والعامة تقول: بنى بأهله، وهو خطأ. وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها، فقيل لكل داخل بأهله بان"[19].

- **البناء اصطلاحًا:**

البناء خلاف الإعراب، والمبني "ما كان حركته وسكونه لا بعامل. المبني اللازم: ما تضمن معنى الحرف، كأين، ومتى، وكيف، وما أشبهه، كالذي، والتي، ونحوهما"[20].

وعرّفه العكبري بأنّه: " لزوم آخر الكلمة سُكونًا أو حركة. وإن شئت قلتَ: هو ألّا يختلفَ آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها"[21]. وعرّفه الكفوي، فقال: " والبناء في الاصطلاح على قول بأنّه لفظي: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعًا أو نقلًا أو تخلُّصا من ساكنين؛ وعلى قول بأنّه معنوي: هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من سكون أو حركة لغير عامل ولا اعتلال"[22].

ونكاد نلمس في كلام سيبويه ما ذكره العكبري تحديدًا؛ إذ يقول: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفَرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو

يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[23].

ونجد في كلام المبرد ما فيه تصريح بمفهوم البناء، إذ يقول:" فإنْ كان مبنيًّا لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، قيل له: مضموم. ولم يُقل له مرفوع؛ لأنّه لا يزول عن الضّم"[24].

والمبني: ما لزم وجهًا واحدًا، وهو جميع الحروف، وأكثر الأفعال، وهو الماضي، وأمر المخاطب، وبعض الأسماء، وهو نوعان[25]:

بناء لازم: هو الذي يدخل فعل الأمر، وفعل الماضي، وأكثر الأسماء المبنية، كالضمائر، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة، وبعض الظروف، وأسماء الأفعال.

بناء عارض: هو الذي يدخل على الأسماء المعربة، فيبنيها لعلة عارضة، وهو يزول بزوال تلك العلة، كبناء المنادى المفرد العلم (يا زيدُ)، والنكرة المقصودة (يا رجلُ)، واسم (لا) النافية للجنس (لا رجلَ في الدار)، والعدد المركب (خمسةَ عشرَ).

علل البناء:

الأصل في الحروف والأفعال البناء [26]، ويكاد يجمع النحويون على أنّ الأسباب الموجبة لبناء الأسماء لا تكاد تخرج عن تضمّن معنى الحرف، أو مشابهته، أو الوقوع موقع الفعل المبني. ويكاد ابن مالك يجعل علة بناء الأسماء منحصرة في شبه الحرف، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين[27]، وقد جمع علل البناء في قوله [28]:

والاسْمُ مِنْه مُعْربٌ ومبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِي
كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ في اسمَي جِئْتَنَا والمَعْنَوِي في (مَتَى) وفي (هُنَا)
وَكَنِيَابَةٍ عَـن الفِعْـلِ بلا تأثُر، كَافْتِقارٍ أصّـلا

ولم يخرج الهرمي عن منهج النحويين في بيان أسباب البناء، فهو يقول: "والعلل الموجبة لبناء الأسماء: شَبَهُ الاسم بالحرف، أو تضمّنه معناه، أو وقوعه موقع المبني، أو أنْ يكون مشبّهًا بالمشبّه بالمبني، أو مضافًا إلى ما هو مبني"[29].

***

وقد تناول هذا المبحث جملة من المسائل النحوية التي كان للعلة النحوية فيها دورٌ بارزٌ في تفسير سبب البناء في الأسماء والأفعال، ويبدو أنّ علل البناء تكاد تنحصر في التضمين، والمشابهة، وحمل اللفظ على وجه ما، والفرق بين لفظ وآخر، وطلب الاختصار أو طلب الخفّة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: علة التضمين:

التضمين لغة: من ضَمَّنَ الشيءَ، أَوْدعَه إيَّاهُ، كما تَوْدِعُ الوعاء، والمضَمَّنُ من الشعر ما ضَمَّنْتَهُ بيتًا، وقيل ما لم تتم معاني قوافيه إلاَّ بالبيت الذي يليه، ويُقالُ ضمنُ الشيء بمعنى تضمَّنَهُ، ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا [30].

التضمين اصطلاحاً: أنْ تُحمِّل اللفظ معنى غير الذي يستحقهُ بغير آلة ظاهرة، الغرض منه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى [31].

ويقول الكفوي:" التضمين: هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة"[32]. وقال: " وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، فالكلمتان معقودتان معا قصدا وتبعا؛ فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا، كما قيل في قوله تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَداكُم**﴾[33]، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة بالعكس كما في قوله تعالى: ﴿**والّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إلَيْكَ**﴾[34] أي: يعترفون به مؤمنين. ومن تضمين لفظ معنى لفظ آخر قوله تعالى: ﴿**وَلا تعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم**﴾[35] أي: لا تفتهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم إِلَى أَمْوَالِكُم**﴾[36]، أي ولا تضموها آكلين"[37].

***

- **علة بناء العدد المركب على الفتح:**

يرى الهرمي أنّ علة بناء العدد المركب أنّه تضمّن معنى حرف العطف، فقال: "وذلك أنّ قولك: (عندي خمسة عشر) معناه: (عندي خمسةٌ وعشرةٌ) بواو العطف، والإعراب والتنوين، فحذفوا الواو، وركبوا الاسمين، وجعلوهما اسمًا واحدًا، وهما: (خمسة وعشر)، فقالوا: (خمسةَ عشرَ)، و(ثلاثةَ عشرَ)، وبنوه على الفتح؛ لتضمّنه معنى حرف العطف"[38].

ويفرق ابن يعيش بين ما تضمن معنى الحرف وما ضارعه، فيقول: "والفرق بين ما تضمّن معنى الحرف وما ضارعه، أنّ مضارعة الحرف إنّما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف، والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه، وتضمّنه معنى الحرف أنْ يُنوى مع الكلمة حرف مخصوص، فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتّى كأنّه موجود فيه، وكأنّ الاسم وعاء لذلك الحرف، ولذلك قيل: تضمّن معناه، إذ كلّ شيء اشتمل على شيء، فقد صار متضمنًا له، ألا ترى (أين) و(كيف) يفيدان الاستفهام كما تفيده الهمزة في قولك: أفي الدار زيدٌ"[39].

وبالرجوع إلى ما ذكره الهرمي في علة بناء العدد المركب على الفتح، لا نجده قد خرج عمّا ذكره غيره من النحويين[40].

***

●علة بناء ظرف الزمان (الآن):

ذهب الهرمي إلى أنّ علة بناء الظرف (الآن) هي تضمنه معنى الإشارة، فهو يقول: "وأمَّا(الآنَ) فهي اسمٌ لوقت الحال؛ تقول:(أقام زيدٌ الآنَ؟)، أي: في هذا الوقت الكائن بين الماضي والمستقبل؛ وعِلَّةُ بنائِهِ: أنَّهُ متضمّنٌ معنى الإشارة. وما تضمَّنَ معنى الإشارة بُنِيَ، وقيل: بُنيتْ؛ لتضمُّنِها معنى لام التعريف، ولما بينت وجب بناؤها على الحركة؛ لالتقاء الساكنين، والساكنان: الألف والنون، وخُصّت بالفتح طلبًا للتخفيف "[41].

وبالرجوع إلى نسخة دار السلام نقف على هذا النّص وقد شابه الاضطراب والخلل والسقط؛ إذ فيه: " (الآنَ): الذي هو عبارة عن الحال مبني على الفتح؛ لالتقاء الساكنين، والساكنان: الألف والنون، وخُصّ بالفتح طلبًا للتخفيف، وعلة بنائه تضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنّه تعرف من غير جهة التعريف؛ لأنّه متعرف بالإشارة إلى الوقت المعيّن؛ فكأنّه تضمّن معنى حرف الإشارة، كما بنيت أسماء الإشارة"[42].

وما ذكره الهرمي هو مذهب أكثر النحويين[43]، ورأى ابن يعيش أنّه مذهب فاسد، وذهب إلى أنّه بُني لإبهامه ووقوعه على كُلّ حاضر من الأزمنة[44] وعُزي إلى السيرافي أنّه بني لشبهه الحرف في لزومه حالًا واحدًا[45] وجعل أبو علي الفارسي علة بنائه أنّه تضمّن لام التعريف،

فالألف واللام اللتان فيه لا تصلحان للتعريف؛ للزومهما له، ولام التعريف لا تكون لازمة، ولما بطل كونهما للتعريف كانت بمنزلة الألف واللام في (الذي)، فحكم بزيادتها [46].

وأمّا الفراء، فذهب إلى أنّ (الآن) فعل ماضٍ من (آن: يئين)، إذا قرُب، وتُرك على ما كان عليه من الفتح، فهو يقول: "وإن شِئت جعلت الآن أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فَعَلَ)، فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ)" [47]، وقيل: إنّ هذا مذهب الكوفيين [48].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه ابن يعيش، هو الأقرب إلى الصواب، فلمّا كان (الآن) واقعًا مبهمًا وواقعًا على كُلّ حاضر من الأزمة استحقّ البناء، أمّا مذهب الفرّاء، فلا يخفى فساده، إذ حمل البناء في (الآن) على حكاية الحركة التي في الفعل الماضي، فهي عنده فعل، فبنت بناء (فَعَل) كما حُكيت الحركة في قولهم: نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلّم- عن قيلَ وقال، فالحركة في (قيلَ)، و(قالَ) حركة حكاية، وهي كذلك في (الآن).

***

- **علة بناء أسماء الاستفهام:**

ذهب الهرمي إلى أن علة بناء أسماء الاستفهام، تضمّنها معنى حرف الاستفهام. فهو يقول: "وأمّا الأسماء التي معناها: الاستفهام فمنها أسماء ومنها ظروف، فالأسماء (مَنْ)، و(مَا)، و(أيّ)، و(كم)، و(كيف)، هذه أسماء متضمّنة معنى همزة الاستفهام" [49].

إذًا فعلة بناء أسماء الاستفهام عند الهرمي هي تضمنها معنى غيرها، فهي عنده تتضمن معنى حرف الاستفهام، فاستحقت البناء مثله، وهي العلّة ذاتها عند الوراق [50]، وهذا نفسه ما ذهب إليه أكثر النحويين، فجميع أسماء الاستفهام – إلّا أيًّا- عندهم مبنية لتضمنها معنى الهمزة [51].

ويبدو ما علل به الهرمي، وأكثر النحويين صوابًا، فحمل أسماء الاستفهام على الهمزة- وهي من معناها- أولى من حملها على غيرها، وتضمنيها معنًى غير معناها.

- **علة بناء أسماء الإشارة:**

ذكر الهرمي أنّ علة بناء أسماء الإشارة هي تضمنها معنى حرف الإشارة، فقال: "واعلم أنّ هذه المبهمات – نعني أسماء الإشارة- مبنيّة كُلُّها، لا يدخلها إعراب؛ والعلّة في بنائها: تضمُّنها

معنى حرف الإشارة، وإنْ كان لا يُنطق به. وقيل: بُنيت؛ لأنّها أشبهت الحروف بكونها مُحتاجة إلى ما يُفسرها من بعدها، كما أنّ الحروف محتاجة إلى الأسماء والأفعال، وما أشبه الحروف بُني"[52].

ويبدو أنّ ما ذكره الهرمي ابتداءً لا يختلف عمّا ذكره أكثر النحويين[53]، فهذا العكبري يقول: "إنّما بُني اسم الإشارة؛ لأنّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، ولم يضعوا للإشارة حرفًا، فينبغي أن يُعتقد أنّهم ضمّنوه إياه طردًا لأصولهم، ودلّ على ذلك بناؤهم إيّاه، ولا بدّ للبناء من سبب"[54].

وأما قوله: إنّها أشبهت الحرف في احتياجها إلى ما يفسرها، فهذا رجوع عمّا ذكره ابتداءً، ولا يخفى أن اسم الإشارة به حاجة إلى مفسّر كاحتياج الضمير إلى مفسر، واحتياج الموصول إلى صلة، ولكن علة بنائه ليست احتياجه إلى مفسر بعده، بل علة بنائه شبهه بحرف يُفترض وجوده.

***

- **علة بناء أسماء الشَّرط:**

يرى الهرمي أنّ أسماء الشرط مبنيّة لتضمنها معنى حرف الشَّرط، فهو يقول: "وجميع أسماء الشرط مبنيّةٌ، وعلّة بنائها: تضمنها معنى حرف الشرط، وما تضمَّنَ معنى الحرف بُنِيَ، ولذلك أيضًا يكون لها صدر الكلام؛ لأنّها متضمّنة معنى (إنْ)، و(إنْ) حرفٌ، والحروف لا تكون إلّا متصدّرة" [55].

وما علل به الهرمي بناء أسماء الشرط هو نفسه ما ذهب إليه الوراق، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل[56]، ولا يبدو أنّ في ذلك خلافًا بين النحويين.

- **علة بناء(إذا):**

يرى الهرمي أنّ إذا الظرفية بُنيت لتضمنها معنى حرف الشرط، فهو يقول: "والعلّة في بناء (إذْ) و(إذا): شبهها بالحروف، وذلك أنّ (إذْ) على حرفين، والحرفان ليسا من أبنية الأسماء المتمكنة، بل من أبنية الحروف، كـ (مِنْ)، و(عَنْ)، فلذلك بُنيت (إذ) على السكون؛ لأنّه الأصل في البناء. وبُنيت (إذا) لتضمُّنها معنى حرف الشرط، وهو أنّها لا تخلو من الشرط، وقيل: إنّما بُنيت حملًا على (إذ)؛ لموافقتها لها في المعنى واللفظ" [57]. وقد جاء تعليل الهرمي قريبا مما ذكره الوراق، إذ قال:" فأمَّا (إذا): ففيها من الإبهام ما في (إذ)؛ لأنّها للزّمان المستقبَل كُلّه، وفيها مع ذلك شبهٌ

بـ(إنْ) التي للجزاء من جهة المعنى، ألا ترى أنّ (إذا) تحتاج إلى الجواب كاحتياج (إن) إلى ذلك، فوجب لما ذكرناه أن يُبنى"(58).

ولم يبعد الهرمي والوراق عمّا قاله ابن يعيش؛ إذ قال: "وأمّا (إذا) فهي اسم من أسماء الزمان أيضًا ومعناها المستقبل، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها، كما كانت الموصولات كذلك على ما ذكرنا في (إذ) مضافًا ذلك إلى ما فيها من معنى الشرط، فبُنيت كبناء أدوات الشرط، وسكن آخرها؛ لأنّه لم يلتق فيه ساكنان ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلّا الفعل"(59).

يظهر مما ذكر أعلاه، الاتفاق في علة بناء (إذا)، فلا تكاد تخرج التعليلات عن السببين اللذين ذكرهما الهرمي، فإمّا بناؤها لتضمنها معنى الشرط، أو حملًا على (إذ) المبنية لشبهها بالحروف وضعًا.

***

ثانيًا: علة المشابهة:

الشِّبْهُ، والشَّبْهُ، والشَّبِيهُ: المِثْلُ، والجمع أشباه. وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثلهُ، والتشبيه: التمثيل (60). وهي علّة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً. وليس ضروريًا أنْ يكون الشبه في كل شيء، فيكفي أدنى وجه للمشابهة، قال سيبويه: "ومن كلامهم أنْ يشبِهِّوا الشيءَ بالشيءِ وإنْ لم يكنْ مثله في جميع الأشياء"(61). ولكن ابن يعيش يشترط القوة في المشابهة في إعطاء الحكم، فذكر أنَّ "الشيءَ إذا أشبه الشيءَ أُعْطِي حكمًا من أحكامه، على حسب قوة الشبه. وليس كُلُّ شبهٍ بين شيئين يوجب لأحدِهما حكمًا هو في الأصل للآخر، ولكن إذا قَوِيَ أوجب الحكم، وإذا ضُعِفَ لم يوجب"(62).

وقد سبق بيان الفرق بين التضمين والمشابهة؛ عند الحديث عن علة بناء العدد المركب على الفتح، فما يتضمن معنى لفظ آخر، ليس كالذي يشابه غيره، وكل هذا قد ورد في كلام ابن يعيش فيما مضى (63).

- **علة بناء الأسماء الموصولة:**

ذهب الهرمي إلى أنّ: "أنَّ جميع هذه الموصولات مبنيَّةٌ، وعِلَّة بنائها: شبهُهَا بالحروف؛ من حيثُ إنَّها ناقصةٌ تحتاج إلى صلةٍ، وعائد، كما يحتاج الحرف إلى الأسماء وإلى الأفعال، فبُنِيَتْ

لذلك؛ لأنَّ كل شيء أشبه الحرف، أو تضمن معناه، أو وقع موقعه بُنِيَ"[64]. ولا يكاد يخرج تعليل الهرمي عمّا ذهب إليه ابن يعيش [65]. وإلى ذلك ذهب العكبري، إذ قال: "وإنّما سُمّيت هذه موصولات؛ لأنّها نواقص تتُّم بما تُوصل به، ولذلك بُنِيت؛ لأنّها كبعض الكلمة أو كالحرف الذي يفتقر إلى جملة"[66].

ولا يبدو أنّ هناك خلافًا في بناء الأسماء الموصولة، فهي كما قيل: تشبه الحروف في احتياجها إلى ما تتمّ به، فبنيت لذلك.

***

ثالثاً: علة حمل اللفظ على غيره:

- **الحمل لغة:** حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وحُمْلاناً فَهُوَ مَحْمول وحَمِيل، واحْتَمَلَه. وحَمَلَه عَلَى الأَمر يَحْمِلُه حَمْلًا فانْحَمَلَ: أَغْراه بِهِ؛ وحَمَّلَه عَلَى الأَمر تَحْمِيلًا وحِمَّالًا فتَحَمَّلَه تَحَمُّلًا وتِحِمَّال[67].
- **الحمل اصطلاحًا:** يكاد يكون الحمل في اصطلاح النحويين بمعنى الحاق لفظ بلفظ، لعلاقة ما، وإعطاء ذلك اللفظ حكم ما ألحق هو به، فقد يلحق الفرع بالأصل[68]، وقد يحمل اللفظ على نظيره[69]، أو على النقيض[70]، وقد يحمل القليل على الكثير، وقد يحمل على غير ذلك، وقد ظهرت هذه العلة عند الهرمي في المسائل الآتية: .

***

- **علة بناء الضمير المنفصل (نحنُ) على الضَّمِّ:**

ذهب الهرمي إلى أنّ العلة في بناء الضمير (نحن) على الضم هي الحمل على أصل الإعراب؛ فهو يقول: " وأمّا (نحن) التي هي ضمير، فإنّما ضُمّت؛ لأنّها ضمير الجمع، ومن علامات رفع الجمع: (الواو)، وخُصّت بالضّم في البناء حملًا على الإعراب، وإنْ شِئتَ قلت: لأنّ (نحنُ) للمتكلّم – إذا كان معه غيره، ومن شرط المتكلّم في الضمير: أنْ يكونَ مضمومًا، نحو: (قُمتُ)، و(قَعدْتُ) بالضّم، فحملوا قولهم: (نحنُ) على ذلك"[71].

وقد تباينت تعليلات النحويين في علة بناء الضمير (نحن) على الضم، فذهب المبرد إلى أنَّه مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لشبهه بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) من حيث صلحت لاثنين فصاعداً كما صلحت(قبلُ) و(بعدُ) للشيء والشيئين وأكثر، فصارت لذلك غاية كـ (قبل وبعد). وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ مبنيٌّ على

الضَّمِّ؛ لأَنَّ الأصل(نَحُنْ)، فَقُلِبَتْ حركة(الحاء) على(النُّونُ)، وأُسكنت(الحاء)، وذهب الأخفش الصغير إلى أَنَّه بُنِيَ على الضَّمِّ؛ لأنّه مرفوع الموضع، فحُرّك بحركة المرفوع [72].

ويبدو أنّ الهرمي لم يبعد عن هذه التعليلات، بل إنّ كلامه لا يكاد يخرج عنها، ويبدو للباحثين أنّ علة بناء الضمير نحن أنّه حُمل على أصل الإعراب، فبني على الضّم؛ لأنّه مرفوع الموضع. كما يبدو أَنَّ (نحنُ) عبارة عن التَّثنية والجمع للمذكر والمؤنث، فهو لما تضمّن معنى التثنية والجمع، قُوّيِ بأقوى الحركات فبُنِيَ على الضَّمِّ.

***

- **علةُ بناء الاسمين:(مذ)، و(منذُ):**

يرى الهرمي أنّهما مبنيتان؛ لأنّهما: "محمولتان على حالتي الحرفية، وهي إذا كانت حرفًا مبنيّةٌ. فكذلك إذا كانت اسمًا كانت مبنيّةً؛ للشَّبهِ الذي بينهما من حيث اللَّفظُ والمعنى؛ فاللفظ: كونُ لفظهما واحدًا، والمعنى: كونُهُما يدخلانِ على الزَّمان جميعا، ولكونهما لا يتغيَّرانِ في اللفظ، ولا في الخَطِّ عن هذه الحالة، وقيل: بُنيا لتضمنهما معنى (في)"[73].

وجاء كلام العكبري قريبًا مما أورده الهرمي؛ إذ قال: "وإنّما بُنيت (مذ) [ومنذ [74]] وهما اسمان لوجهين: أحدهما تضمنهما معنى الحرف، أي ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد. والثاني أنهما ناقصتان، فأشبهتا (كم) في الخبر"[75].

يبدو كلام الهرمي منطقيّا، فـ (مذ)، و(منذ)، قد يكونان حرفين، فهما مبنيان حتمًّا، وقد يكونان اسمين فكان حقهما الإعراب، ولكن حمل الاسم على الحرف أولى، لاتفاقهما لفظًا ومعنى؛ ليجري اللفظ في الصورتين على حال واحدة.

***

- **علة بناء الفعل الماضي على الفتح:**

يرى الهرمي الأفعال الماضية بُنيت على الفتح؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء؛ فحملت على الأصل، وبُنيت على حركة؛ لمشابهتها المستقبل، وخصت بالفتح طلبًا للتخفيف [76].

ويبدو مما ذهب إليه الهرمي أن علة بناء الفعل الماضي علة مركبة، فالبناء عموما علة مراعاة الأصل في الأفعال وهو البناء؛ فحمل الماضي على الأصل المستحق للفعل، وعلة بنائه على حركة وليس السكون؛ لشبهه بالمضارع، وخص بالفتح تحديدًا طلبًا للتخفيف.

وقد توقف العكبري عند بناء الفعل الماضي [77]، وفصل ما أوجزه الهرمي، فذهب إلى أنّ سبب بناء الفعل الماضي أنّ الأصلُ في الفعلِ البناءُ؛ لأنَّ الإعرابَ دخلَ للفصل بين الفاعل والمفعول، وليسَ في الفعل فاعلٌ ولا مفعولٌ فصارَ كالحرفِ.

وبني الفعل الماضي على حركة وكان الأصلُ أن يُبنى على السكونِ؛ لشبهه بالمضارع إذ كان يقع موقعه في نحو قوله تعالى: ﴿**ويومَ يُنْفَخُ في الصورِ فَفزِعَ**﴾ [النمل: 87]، أي فيفزع، والشَّبه يقتضي إثباتَ حكمٍ من أحكامِ المشابهِ للمشابهِ والحركةُ من أحكامِ المضارِعِ إلاَّ أنَّ حركة المضارِعِ إعرابٌ وحركةَ الماضي بناءٌ وعلَّةُ ذلك أنَّ إعرابَ المضارعَ فَرعٌ على الاسم والماضي فَرْعٌ على المضارِع والفروعُ تنقصُ عن الأصولِ فكيفَ بفرعِ الفرع.

وأمّا بناؤه على الفتح، فأرجع ذلك لأمرين: أحدهما: أنَّ أمثلةَ الفعلِ الماضي كثيرةٌ فاختِير له أخفُّ الحركاتِ تعديلاً والثاني أنَّ الغرضَ تمييزُ هذا المبنيَّ على المبنيِّ على السكون والتمييزُ يحصلُ بالفتحة وهي أخفُّ فلا يُصار إلى الثقيل.

ولا شكّ أن بناء الفعل الماضي ممّا لم يُختلف فيه، إلّا أنّ القول إنّ سبب بنائه أنّ الأصل في الأفعال البناء، فلا يجري على مذهب الكوفيين، الذين يرون أنّ الأصل في الأسماء والأفعال الإعراب لا البناء [78]. ومذهب البصريين هو الأقرب إلى الصواب للأسباب التي ذكرها العكبري.

***

رابعًا: علة الفرق:

الفرق لغة:

يقول ابن فارس:" الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْقَافُ أُصَيْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَمْيِيزٍ وَتَزْيِيلٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقُ: فَرْقُ الشَّعْرِ. يُقَالُ: فَرَقْتُهُ فَرْقًا. وَالْفِرْقُ: الْقَطِيع"[79]. والفَرْقُ: خِلَافُ الْجَمْعِ، فَرَقه يَفْرُقُه فَرْقاً وفَرَّقه، وَقِيلَ: فَرَقَ لِلصَّلَاحِ فَرْقاً، وفَرَّق للإِفساد تَفْريقاً، وانْفَرَقَ الشَّيْءُ وتَفَرَّق وافْتَرَقَ[80].

الفرق اصطلاحًا:

يقول الكفوي: " والفرق قد يكون في الأجسام، وقد يكون في المعاني. والفرقان أبلغ من الفرق لأنه يستعمل في الفرق بين الحق والباطل، والفرق يستعمل في ذلك وفي غيره، والفرق في المعاني والتفريق في الأعيان يقال: فَرَقت بين الحكمين مخففًا، وفَرَّقت بين الشخصين مشددًا، والأول فيما يراد به التمييز، فإن (ميزت) بين الأشياء مشدد، و (مزت) بين الشيئين مخفف. والثاني فيما يراد به عدم الاجتماع، ووجه المناسبة هو أن المعاني لطيفة والأجسام والأعيان كثيفة، فأعطوا الخفيف للطيف، والشديد للكثيف"(81).

- **علة بناء المنادى المفرد على الضم:**

قبل أن يتحدث الهرمي عن علة بناء المنادى على الضّم، فقد تحدّث، ابتداءً، عن علة بنائه، فذهب إلى أنّ العلة في ذلك هي الشبه بالمضمر، أمّا علة بنائه على حركة دون السكون، فتعود إلى أنّ الأصل فيه الإعراب؛ لتمكنه، فهو معرب في الأصل، فلمّا نودي بُني، وأخذ في البناء الحركة التي كان يستحقها في الإعراب.

وأمّا علّة بنائه على الضّم تحديدًا، فهي التفريق بين المبني والمعرب من الأسماء المناداة من جهة، وللفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من جهة أخرى، فهو يقول: "وخُصّ بالضّم من دون سائر الحركات؛ لأنَّ الضَّمَّ ليس هو من حركات المنادى؛ إذ كل منادى في كلام العرب منصوب، فلو نصبنا هذا لأُلْتِبس المعرب والمبنيُّ، فخصصناه بالضَّمِّ؛ فرقًا بين المعرب والمبنيِّ، ولأنّا لو فتحناه لألبس بالمنادى المعرب، ولم يُكسر، فيقال: (يا زيدِ) – بكسر الدّال- فرقًا بينه وبين قولك: (يا غلامِ) – بكسر الميم-، و(يا ربِّ) – بكسر الباء- إذا أضفتهما إلى ياء النّفس، فلو جعلنا المنادى المفرد مكسورًا لألبس بالمضاف إلى ياء النفس، فلذلك كان المنادى المفرد مخصوصًا بالضّم؛ لأنّ الضّم لا يكون للمنادى إعرابًا"(82).

ويرى العكبري أنّ المنادى المفرد العلم مبنيّ على الضَمِّ؛ لأنَّه من الأسماء المتمكنةٌ ومعانيها في أنفسها، فبُنِيَتْ على أقوى الحركات ليكونَ عوضًا من الإعراب (83).

وذكر العكبري لبنائه ثلاثة أقوال (84):

أحدها: أنَّ في بنائه على الضمّ زيادة في التنبيه على تمكنه.

والثاني: أنّ المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء، ويفتح إذا أضيف إلى غيرها، فضُمّ في الإفراد، لتكمل له، كما فعلوا ذلك في: قبل وبعدُ.

والثالث: أنّهم لو فتحوه أو كسروه لالتبس بالمضاف، فصاروا إلى ما لا لبس فيه.

ويبدو أنّ تعليلات العكبري لم تخرج عمّا أورده الهرمي، فعلة بناء المنادى المفرد هي الفرق بينه وبين المنادى المعرب من جهة، وبينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من جهة أخرى؛ فلو بُني على الفتح لأُلْتِبس بالمعرب، ولو بني على الكسر لأُلْتِبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، فصاروا إلى ما لا لبس فيه.

- **علة بناء (حيث) على الضّم**:

ذهب الهرمي إلى أنّ (حيث) بُنيت على الضم؛ لأنّها لا تضاف إلّا إلى الجُمل، فخالفت بقية الظروف التي تضاف إلى المفردات، فهي لما خالفتِ الظروف بكونها مضافة إلى جملة، ومن شأن الظُّروف أنْ تُضاف إلى المفردات، فتقول: (جلست حيثُ جلس زيدٌ)، أو (حيثُ زيدٌ قائمٌ)، فلمَّا كان وضعها الإضافة إلى الجملِ الاسميَّة، والفعليَّة، ووضع الإضافة في غيرها إلى المفردات خُولِفَ بها طرائق المعربات، فبُنِيَتْ على الضَّمِّ إشعارًا بالمعنى الذي خُصَّتْ به (85).

وهذه العلة التي ذكرها الهرمي هي ما ذهب إليه الجمهور (86)، وذهب الشريف الكوفي إلى أنّها بُنِيَتْ على الضَّمِّ لدلالتها على الظَّرفينِ: ظرف المكان وظرف الزَّمان، ألا ترى أنَّ(نحنُ) لما دلَّتْ على الجمعِ والتَّثنية بُنِيَتْ على الضَّمِّ، فكذلك(حيثُ) (87)، أمّا الوراق، فيرى أنّ علة بنائها أنّها مُبهمة، لا تختص بمكان دون مكان، فوجب أن تحتاج إلى ما يوضحها، كما أنّ (الذي) اسمٌ مُبهمٌ يحتاج إلى ما يوضحه، ولما بُني (الذي) وجب أن تُبنى (حيث) (88).

ويبدو أنّ ما ذكره الهرمي هو الأقرب إلى الصواب، فقد خالفت (حيث) سائر أخواتها في لزوم إضافتها إلى الجمل، فاستحقت البناء على الضم إشعارًا بالمعنى الذي خُصت به.

***

- **علة بناء كاف الجر على الفتح**:

تساءل الهرمي عن بناء حرف الجرِّ(الكاف) على الفتح بدلاً من الكسر، فقال: "فإنْ قيلَ: ولِمَ بُنِيَتْ(كاف) الجرِّ على الفتح، وهي تعمل الجرَّ أيضاً؟ قيل: بُنِيَتْ على الفتح؛ لأنَّها قد تكون اسمًا

في مثل قولك: (زيدٌ كعمرو)، ولأنّها بمعنى: (مثل)،...، ففرقوا بين ما هو يكون اسمًا وحرفًا، وبين ما لا يكون إلّا حرفًا" [89].

وقد جاء العكبري بما ذكره الهرمي وزاد عليه، فقال:" فإن قيل لِمَ فُتحت (الكاف) وكُسرت (اللام) و(الباء)؟ قيل: الأصلُ في الحروف الأحادية الفتح؛ لأنَّها يُبتدأ بها. والابتداء بالساكن الذي هو الأصل الأوّل مُحال، فحُركت. والضرورة تندفع بأخفّ الحركات إلّا أنَّ (الباء) و(اللام) كُسرتا لما ذكرنا قبلُ. فأمَّا (الكاف) فتكون حرفًا وتكون اسمًا، فبعدت من (اللام)، و(الباء) فرُدّت إلى الأصل"[90].

يبدو أنّ العكبري أكثر إيضاحًا لبيان علة فتحة (الكاف)، إذ يرى أنّ الأصل في بناء الحروف الأحادية الفتح؛ لأنَّها يُبتدأ بها، فلا تُسكّن، فصير بها إلى الفتح.

***

المبحث الثاني: توجيه علل الحذف:

الحذف لغة:

يقول الخليل: " الحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف، كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة... والحَذْف: الرَّمْيُ عن جانبٍ والضَّرْب عن جانبٍ. وتقول: حَذَفني فلانٌ بجائزة أي: وَصَلَني. وحَذَفَه بالسَّيْف: على ما فَسَّرْتُه من الضَّرْب عن جانب. والحَذفَ: ضَرْبٌ من الغَنَم السُّود الصِّغار، واحدها حَذَفة"[91]، وقال ابن سيده: "حذَفَ الشَّيْء يحْذِفه حَذْفا، قطعه من طرفه. والحجام يحْذِفُ الشّعْر، من ذَلِك. والحُذَافَةُ، مَا حُذِفَ من شَيْء فَطرح. وَخص الَّلحيانيّ بِهِ حُذافَةَ الْأَدِيم. وَأذن حَذْفاءُ، كَأَنَّهَا حُذِفَتْ، أَي قطعت. والحِذْفَةُ: الْقطعَة من الثَّوْب، وَقد احْتَذَفه. وحذَفَ رَأسه حَذْفا: ضربه فَقطع مِنْهُ قِطْعَة"[92].

الحذف اصطلاحًا:

ذهب الكفوي إلى أن الحذف: إسقاط الشيء لفظا ومعنى، وهو خلاف الإضمار؛ لأنّ الأخير إسقاط الشيء لفظا لا معنى. والحذف: ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك (أعطيت زيدا)، والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير كقوله تعالى: ﴿وَأسْألِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف:82]، والحذف في الذات، والسلب في الصفات [93].

أولًا: علة التخفيف:

التخفيف لغة:

التخفيف مصدر خفّفَ، وهوُ: ضدُّ التَّثْقِيلِ، واستَخَفَّه: خِلَافُ اسْتَثْقَلَه [94]. يقول الخليل: "الخِفُّ: كل شيء خَفَّ مَحْمَلُهُ. والخِفَّةُ: خِفَّةُ الوزن، وخفة الحال. وخفة الرجل: طيشه، وخِفَّتُهُ في عمله. والفعلُ من ذلك كله: خفَّ يَخِفُّ خِفَّةً فهو خفيفٌ، فإذا كان خفيفَ القلب في توقده، فهو خفُافٌ، ينعت به الرجل، كالطويل والطوال، والعجيب والعجاب، وكأن الخُفافَ أخفّ من الخفيف. وكذلك بعير خُفافٌ،...، وأَخَفَّ فلانٌ إذا خفَت حاله، أي: رَقَّتْ. وأَخَفَّ الرجل: قَلَّ ثَقَلُهُ في سفر أو حضر،...، الخِفُّ: كل شيء خفَّ حملهُ"[95]. وعند ابن سيده: الخَفَّةُ والخِفَّةُ: ضد الثّقل. وخَفَّ يَخِفُّ خَفًّا وخِفَّةً، فَهُوَ خَفِيفٌ وخُفافٌ، وَقيل: الخَفيفُ فِي الْجِسْم، والخُفاف فِي التوقد والذكاء، وجمعهما خفاف، وخِفُّ الْمَتَاع: خَفيفُه. وخَفَّ الْمَطَر: نقص. واسْتَخَفَّه الْفَزع والطرب: خَفَّ لَهما فاستطار وَلم يثبت. واسْتَخَفَّه: طلب خِفَّتَه، واستَخَفَّه: رَآهُ خَفِيفا، وَمِنْه قَول بعض النَّحْوِيين: استخف الْهمزَة الأولى فخففها، أَي إِنَّهَا لم تثقل عَلَيْهِ فخففها لذَلِك [96].

التخفيف اصطلاحًا:

لا يكاد يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فالتخفيف هو طلب الخفّة.

- **علة حذف تمييز (كم) الاستفهامية:**

ذهب الهرمي إلى أنّ العلة في حذف تمييز كم هي طلب التخفيف، فهو يقول: "وقد يُحذفُ تمييزُ(كمْ)؛ فيقال:(كمْ مالُكَ؟)، و(كمْ غِلمانُكَ؟)، و(كمْ ثيابُكَ؟) على تقدير:(كمْ دِرهمًا مالُكَ؟)، و(كمْ نفسًا غِلمانُكَ؟)، و(كمْ ثوبًا ثيابُكَ؟)؛ وإنَّما حُذِفَ التمييز؛ لأجل التَّخفيف"[97].

وكان العكبري قد ذكر أنّه يجوز حذف مميّز (كم) الاستفهامية من غير أن يذكر علّة ذلك، ونقل أبو حيان ما ذكره العكبري [98]، فقال: "وقد ترفع النكرة بعدها، ويحذف التمييز ويقدر بما يحتمله الكلام، فإذا قلت: كم رجل جاءك تقدر كم مرَّةً أو يومًا، ورجل مبتدأ وما بعده الخبر، ولا يتعدد الرجل بل فعلاته أو زمانه أو ما يناسب"[99].

ويظهر أنّ الهرمي لم يخرج في تعليله عن مقصد الحذف؛ فأكثر ما يكون الحذف في العربية للتخفيف والاختصار.

***

- **علة حذف حروف العِلَّةِ من الأفعال المضارعة المجزومة:**

ذهب الهرمي إلى أنّ السبب في حذف حروف العلة من الأفعال المضارعة المعتلة المجزومة أنَّهُ يراد بذلك التخفيف، وقد بيّن ذلك بقوله: "وإنّما حُذفت حروف العلّة؛ لأنّها ثَقُلَ عليها الرفع، فَخُفِّفَتْ بحذف الرفع منها، فلمَّا دخل الجازمُ، لم يجد إلاَّ حروفًا، فأخذ حروف العلة "(100). وقال: "فإذا جزمت حذفتَ حروف العلّة، فقلتَ: (لم يَغْزُ)، و(لم يرمِ)، و(لم يخشَ)، فحذفتَ الواو والياء والألف جميعًا؛ لأنّها حروف علّة ضعيفة، فتقوّى عليها الجازم فحذفها"(101).

ويكاد يكون كلام الهرمي بيانًا لما أوجزه المبرّد (102)، ولم يبعد الجوجري عما ذهب إليه الهرمي، إذ يقول: "الفعل المضارع المعتل الآخر. وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء. وجزمه بحذف الآخر الذي هو حرف العلة، نحو لم يغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يرمِ؛ لأن حروف العلة قد ضعفت وقربت بسكونها من الحركات، فلذلك تسلَّطَ عليها الجازم تسلّطه على الحركات، فحذفها، كما يحذف الحركات"(103).

ونقل السيوطي كلامًا قريبا مما أورده الهرمي، فقال: " قَالَ ابْن مَالك وَإِنَّمَا حذف الْجَازِم هَذِه الْحُرُوف لِأَنَّهَا عَاقَبت الضمة فأجريت فِي الْحَذف مجْرى مَا عاقبته. وَقَالَ أَبُو حَيَّان التَّحْقِيق أَن هَذِه الْحُرُوف انحذفت عِنْد الْجَازِم لَا بالجازم؛ لِأَن الْجَازِم لَا يحذف إِلَّا مَا كَانَ عَلامَة للرفع وَهَذِه الْحُرُوف لَيست عَلامَة بل الْعَلامَة ضمة مقدرَة وَلِأَن الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة وَهَذِه الْحُرُوف مِنْهَا لِأَنَّهَا أَصْلِيَّة أَو منقلبة عَن أصل والجازم لَا يحذف الْأَصْلِي "(104).

أمّا ابن جنى فيرى أن حذف حروف العلة من المضارع المعتل سببه أنّهم حملوا الأصول على الفروع؛ لشبهها بها، فهو يقول: " ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ألا تراهم لما حذفوا الحركات -ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق- تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول، فقالوا: لم يخش، ولم يرم ولم يغز"(105). وواضح من كلام ابن جني أنّه لم يخرج عمّا جاء به الهرمي، إذ يُفهم من كلامه أنّ الجزم يذهب بالحركة، ولما كانت هذه الحروف لا تقبل الحركة، لم يجد الجازم غير الحروف، فحذفها كما يحذف الحركة. وهذا ذاته ما ذكره الهرمي في مطلع كلامه، وهو الصواب.

***

- **علة حذف(الياء) في الاسم المنقوص:**

يرى الهرمي أنّ (الياء) قد حذفت من الاسم المنقوص "لاستثقال الرفع والجر عليها؛ من حيثُ إنَّكَ إذا قلتَ:(هذا قاضٍ)، فأصله:(هذا قاضيٌ) – بالياء والضمة والتنوين – فثقُلت الضمة على(الياء) المكسور ما قبلها، فَحُذِفَتْ الضَّمةُ، فبقى: (قَاضِيْنْ) – بالياء مسكنةً – والتَّنوين أيضًا ساكنًا الذي هو(نون) ساكنة في النطق دون الخط، فحذفت(الياء)؛ لالتقاء الساكنين"[106].

ولا شكّ أنّ طلب الخفة مقصد من مقاصد اللغة، ولذا لم يختلف تعليل الهرمي عمّا أورده أكثر النحويين في هذه المسألة[107]، فهذا العكبري يقول: "وإذا كان المنقوص منصرفًا حُذفت ياؤه الساكنة، وبقي التنوين؛ لأنّهما ساكنان، والجمع بينهما مُتعذّرٌ، وتحريك الياء لا يجوز لوجهين: أحدهما الثقل المهروب منه. والثاني أنّه تحريك أوّل الساكنين في كلمة واحدة، وذلك لا يجوز لما نبيّنه في باب المبنيات، وتحريك التنوين يثقله، فتعيّن الحذف"[108].

***

- **علة حذف ياء المتكلم عند إضافة المنادى إليها:**

يرى الهرمي أنّ الياء تحذف من المضاف إلى ياء المتكلم؛ لأنّ الكسرة تدل عليها، فحذفت طلبًا للتخفيف، ويجوز إثباتها (الياء) وسكونها، إلاَّ أنَّ الأولَ أكثرُ استعمالاً؛ لأنَّهُ أخفُّ [109].

وهذه العلة ذاتها هي ما ذكره العكبري [110]، وكثيرًا ما تحذف الياء لدلالة الكسرة عليها.

***

ثانيا: علة الاستغناء (عدم الجمع بين علامتين):

- **الاستغناء لغة:**

الغُنْيةُ: اسم من الاستغناء، تَغَنَّى على معنى استغنى. والغِناء، ممدود، في الصّوت. وغنّى يُغَنِّي أُغنيّة وغِناءً. والغَناءُ: الاستغناء والكفاية، ورجلٌ مُغْنٍ، أي: مجزئ. وقد غَنِيَ عنه فهو غان [111]، وقال ابن منظور: "وَالِاسْمُ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الشَّيْءِ الغُنْيَة والغُنْوة والغِنْية والغُنْيانُ. وتَغانُوا أَي اسْتَغْنَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ"[112].

- **الاستغناء اصطلاحًا:**

يوجد في كلام الكفوي ما فيه إشارة إلى المعنى الاصطلاحي للفظ (الاستغناء)، إذ يقول: "المفهوم من كون الشيء غنيا عن غيره ليس إلا وجوده مع عدم غيره كذا في شرح الإشارات قال صاحب المحاكمات وهذا غير صحيح فإن العلة غنية عن المعلول مع امتناع انفكاكها"[113].

علة الاستغناء من العلل التي يستعملها العرب بكثرة، فقد يستغنون بلفظ عن غيره طلبًا للاختصار، والبعد عن التطويل والتكرار؛ فهذا سيبويه يقول: " وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون: (يَدَعُ) ولا يقولون: (وَدَع)، استغنوا عنها بـ(تَرَكَ). وأشباهُ ذلك كثير" [114]. وقال: " لا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحنُ في موضع (نا) التي في فعَلْنا، لا تقول فعلَ نحن"[115]. وقال:" واللاتي لا تحقَّر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: اللّتيَّات، فلمَّا استغنوا عنه صار مسقطاً. فهذه الأسماء لما لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن، حالها في أشياء قد بيَّناها حال غير المبهمة، صارت يستغني ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مسيّاناً وعشيَّاناً عن تحقير القصر في قولهم: أتانا قصراً، وهو العشيّ"[116].

وعِلَّة الاستغناء من العلل التي ذكرها الهرمي في كتابه (المحرر في النحو) [117]. ويستخدمها لتعليل استعمالٍ ما من استعمالات العرب دون غيره. ففي الاستغناء بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل، يرى الهرمي أنك "لو قلتَ: (أكرمت زيدًا)، لم يجز أنْ تقولَ:(أكرم أنا زيدًا)؛ لأنَّ(التاء) من(أكرمت) قد أغنت من المنفصل، وهو قولك:(أنا)، وأيضًا ما ذكره عن الضمير المنفصل المنصوب من أنَّهُ (لا يجوز أنْ تقولَ:(أكرمتَ إيَّاكَ)؛ لأنَّ اتصال(الكاف) بالفعل ممكن، فيقولون:(أكرمتك)، ولا يقولون:(أكرمت إيَّاكَ) " [118].

ومن ذلك ما رآه في عدم جواز نداء الاسم المحلى بـ(ال)، وعلَّل ذلك بقوله: إنَّ "(الألف واللام) علامةٌ للتعريف، وحرفُ النَّداء علامةٌ للتعريف أيضًا، ولا يجتمع على الاسم علامتا تعريفٍ، فلذلك حذفوا (الألف واللَّام)، وقالوا:(يا رجل)، و(يا غلام)، واستكفوا بحرف النَّداء في التَّعريف، وهو قولك:(يا)، واستغنوا به عن (الألف واللَّام)؛ لأنَّه يدلُّ على التَّعريف والنَّداء، و(اللَّام) لا تدلُّ إلاَّ على التَّعريف فقط"[119].

***

- **علة حذف تاء التأنيث من الاسم إذا جُمع جمعًا مؤنثًا سالمًا:**

ذهب الهرمي إلى أنّ العلة في ذلك عدم الجمع بين علامتي تأنيث، "(فالألف والتاء)، علامتان للجمع، وتختص(التاء) بكونها – أيضًا – علامة التأنيث؛ والدليل على ذلك: أنَّكَ إذا جمعتَ(مسلمةً)، و(حمزةً)، و(طلحةً)،قلتَ:(مسلمات، وحمزات، وطلحات)، وكان الأصل: (مسلمتاتٌ، وحمزتاتٌ، وطلحتاتٌ) – بإثبات التاءين – (التاء) التي في الواحد، و(التاء) التي للجمع بعد(الألف)، حُذِفَتْ(التاء) الأولى؛ لئلا يُجمع بين علامتي التأنيث، وأثبتوا الثانية؛ وإنَّما خُصِّتْ الأولى بالحذف؛ لأنَّ فيها علامة واحدة، وهي التأنيث لا غير، وأُثْبِتَتْ(التاء) الثانية؛ لأنَّها تدلُّ على معنيين: معنى التأنيث، ومعنى الجمع"[120]. ولم يختلف ما ذكره الهرمي عمّا أورده الوراق[121].

ويبدو أن التعليل الذي أورده الهرمي تعليل منطقي، ولا يكاد يعارضه أحد من النحاة، فلما كانت التاء في الواحد علامة تأنيث استغني عنها بتاء الجمع؛ لدلالتها على التأنيث والجمع، فكانت أحق بالبقاء وتاء الواحد أحق بالحذف.

والأصل في تاء المفرد أنّها زائدة للتأنيث، وفي تاء الجمع ما يغني عنها، والعرب عادة قد تحذف اللفظ إن أُستغني عنه بغيره ولو كان أصلًا بذاته، كحذف الفعل إن وجد ما يفسّره، فإن كان الأمر كذلك، فكيف لا يحذف اللفظ وهو زائد، وفي غيره ما يغني عنه، فكان حذف (تاء) المفرد المؤنث والاكتفاء بتاء الجمع أسهل؛ لدلالتها على التأنيث والجمع معًا.

فإن تقرّر ما سبق، فيبدو أنَّ ما ذهب إلى الهرمي في علّة حذف تاء المفرد المؤنث موافق لما جرت عليه سنن العربية، وما ما جرى عليه أكثر النحويين.

***

النتائج:

في ختام هذا البحث ينبغي الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل، وهي:

- يظهر الهرمي في أكثر تعليلاته وهو يُصرح بلفظ العلة، وأحيانًا يميل إلى عدم التصريح، إنَّما يذكر التعليل متداخلاً مع المسائل النحوية.
- لا يكتفي الهرمي بذكر العلة مجردة، ولكنه كثيرًا ما يسعي إلى تعزيز ما يؤيد قوله بالأمثلة والشواهد المتعددة.

- ذكـر الهرمـي في كتابـه (المحـرر في النحـو) كثـيرًا مـن العلـل، منها:(التضـمين، والمشـابهة، وطلـب الاختصار، وحمل اللفظ على غيره، أو الحمل على المعنى، والحمل على النقيض، والحمل على النظير، وغيرها، وعلّة الفرق بين لفظ وآخر، وعلة الاستغناء، وهذه الأنواع صنفها النحويون ضمن العلل التي تطرَّد في كلام العرب.
- تعددت تعليلات الهرمي وتنوعت بتنوّع الموضوعات والقضايا التي يعالجها، سواء أكانت نحوية أم صرفية أم لغوية.
- تأثر الهرمي في بعض تعليلاته بعلوم الفلسفة وعلم المنطق، فجاءت تعليلاته جدلية تحمل الطابع الفلسفي.
- يلاحظ أنّ مسائل البناء والحذف التي تناولها الهرمي، أكثرها من باب الأسماء، وقليل من بابي الحروف والأفعال. وهذا هو المنطقي؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب وما جاء منها مبنيًا، فإنّه يحتاج إلى سبب. أمّا الحذف فيدخل الأسماء والأفعال والحروف.

التوصيات:

- نوصي الباحثين بضرورة إبراز جهود علماء العربية في توجيه العلل النحوية والصرفية؛ نظراً لأهمية هذا الموضوع، وتشّعب مسائله، وإسهامه في تفسير كثير من الظواهر النحوية والصرفية.

الهوامش:

1 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (1/12– 18).

2 – ينظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، دار المعارف، ط: 2، القاهرة، د: ت، ص: (71).

3 – ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، ط: 3، إربد، الأردن، 1422هـ – 2001م، ص:(54).

4 – محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، (د: ط)، جدّة، السعودية، (1974م): (1/14)، وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط:7، القاهرة، مصر، (د.ت): ص:(23، 27).

5 – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط: 3، بيروت، 1979م، ص: (66).

6– خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، د: ط، الكويت، 1974، ص:(319).

7 – ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، د: ط، الكويت، 1974:(320)، ومحمد وجيه التكريتي، العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الاستراباذي، كلية سانت كلير الدولية، د: ط، إنجلترا، أكسفورد، د: ت، ص:(48).

8 – محمد وجيه التكريتي، العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الاستراباذي، كلية سانت كلير الدولية، د: ط، إنجلترا، أكسفورد، د: ت، ص:(48).

9 – أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د: ط، بيروت، لبنان، 2005م: 4/12-13.

10 – إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار الملايين، ط: 4، بيروت، لبنان، د: ت، (علل)، (1773/5).

11 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت، (علل)، (469/11).

12 – أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، الحدود في النحو، ضمن رسالتين في اللغة، تحقيق: مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية، د: ط، بغداد، العراق، 1969، ص: (38).

13 – علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د: ط، القاهرة، د: ت، ص: (130).

14 – مازن المبارك، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، ط: 3، بيروت، لبنان، 1974 ص: (91).

15 – ينظر: أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 1428هـ - 2007م، ص:(20).

16 – علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د: ط، القاهرة، د: ت، ص: (130).

17 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبد الله سالم، مؤسسة العليا، د: ط، القاهرة، 2010م، (قسم الدراسة)، (283/1- 306).

18 – ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، بيروت ط: 1، 1995م: (66/1)، وأبو البقاء أيوب بن

موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م، ص: (241).

19 - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار الملايين، ط: 4، بيروت، لبنان، د: ت، (بني): (2286/6)

20 - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د: ط، القاهرة، د: ت، ص: (165).

21 - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (74/2)، وينظر: (66/1).

22 - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م، ص: (241).

23 - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: 3، القاهرة، 1988م: (13/1).

24 - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: 3، القاهرة، 1994م: (142/1).

25 - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م، ص: (830-831).

26 - ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م، (74/2).

27 - ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط: 2، القاهرة، د: ت: (28/1، 29).

28 - بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط: 2، القاهرة، د: ت: (28/1، 30).

29 - عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (167/4).

30 - ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت (علل):(25/13- 259).

31 – ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط: 1، بيروت، لبنان، 1985: (8/90-91).

32 – أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م، ص:(266).

33 – البقرة: 185، والحج:37.

34 – البقرة: 4.

35 الكهف: 28.

36 – النساء:2.

37 – أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م، ص:(267).

38 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (2/214).

39 – موفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت: (3/80).

40 – ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (1/321 - 322).

41 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (2/352).

42 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، ط: 1، القاهرة، 2005م: (3/1186).

43 – أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط: 1، بيروت، لبنان، 1988م: (1/153)، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م، (2/89)، ورضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي، ط: 2، ، ليبيا، 1996: (3/229)، وأبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، المؤسسة السعودية بمصر، ط: 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، 1988: (3/1424)، وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د: ط، بيروت، لبنان، 1992: (3/185).

44 – موفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت، (104/4).

45 – ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي، ط: 2، ليبيا، 1996: (230/3).

46 – ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م، (89/2)، ورضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي ط: 2، ليبيا، 1996: (230/3)، وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د: ط، بيروت، لبنان، 1992: (185/3).

47 – أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط: 3، بيروت، لبنان، 1983: (468/1)، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت 1995م، (88/2).

48 – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط: 4، القاهرة، 1961: (520/2).

49 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (373/2)، وينظر: (168/4).

50 – أبو الحسين محمد بن عبدالله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 2008، ص: (230)، و(403).

51 ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، بيروت، ط: 1، 1995م، (134/2)، وموفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت، (80/3)، وبهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط: 2، القاهرة، د: ت: (1/ 31 - 32).

52 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (73/2)، وينظر: (180/4).

53 ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط: 2، القاهرة، د: ت: (1/ 32).

54 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت 1995م: 488/1.

55 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (2/389- 390).

56 ينظر: أبو الحسين محمد بن عبدالله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 2008، ص: (230)، وموفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، د: ط، د: ت، (7/42)، وبهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط: 2، القاهرة، د: ت: (1/ 31-32).

57 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (2/350-351).

58 – أبو الحسين محمد بن عبدالله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 2008، ص: (227).

59 – موفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت: (4/96).

60 – ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت:(7/23).

61 – سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: 3، القاهرة، 1988م: (3/278).

62 – موفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت: (1/166).

63 – موفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت:(3/80).

64 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (2/403).

65 – ينظر: موفق يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، د: ط، القاهرة، د: ت: (3/80).

66 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، بيروت ط: 1، 1995م: (2/113).

67 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت، (حمل): (11/174 - 175).

68 – ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: 3، القاهرة، مصر، 1952م: (1/111- 112).

69 – ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، المؤسسة السعودية بمصر ط: 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، 1998: (230/1).

70 – ينظر: المرادي، الحسن بن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط: 1 بيروت، (1992م): (30).

71 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (198/4).

72 – ينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهر، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: 1، بيروت، 1985م:.189/1.

: 189/1، وأبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط: 3، دمشق، 2000: 198/2.

73 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (430/3 – 431).

74 – زيادة لم ترد في النص، والسياق يقتضيها.

75 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م، (373/1).

[76] – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (157/4).

77 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (15/2– 16).

78 – بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط: 2، القاهرة، د: ت: (37/1).

79 – أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د: ط، بيروت، لبنان، 2005م، (فرق): (493/4).

80 – ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت، (فرق): (299/10).

81 – أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ – 1998م، ص:(695).

82 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (3/191-192).

83 – ينظر: الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، البيان في شرح اللمع، الكوفي، تحقيق: علاء الدِّين حمويه، دار عمّار، ط: 1، إربد، الأردن، 2002، ص:(364).

84 – ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (1/331).

85 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (2/390).

86 – ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، والأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط: 3، بيروت، لبنان، 1996م: (2/143-144)، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (2/ 80)، ورضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي، ليبيا، ط: 2، 1996: (3/183).

87 – ينظر: الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، البيان في شرح اللمع، الكوفي، تحقيق: علاء الدِّين حمويه، دار عمّار، ط: 1، إربد، الأردن، 2002، ص: (33 – 34).

88 – أبو الحسين محمد بن عبدالله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 2008، ص: (227).

89 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (4/160 – 161).

90 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (1/362).

91 – الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية، (د.ط)، بغداد، 1985م: (حذف): (3/201-202).

92 – ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، 2000: (3/291).

93 – ينظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ – 1998م ص: (384).

94 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت (خفّ): (80/9).

95 – الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية، (د.ط)، بغداد، 1985م، (خفّ): (143/4).

96 – ينظر: ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، 2000، (خفّ): (522/4).

97 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (353/3 – 354).

98 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م، (318/1).

99 – أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، المؤسسة السعودية بمصر، ط: 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، 1998: (780/2).

100 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (26/4).

101 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م:(77/4).

102 – ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: 3، القاهرة، 1994م (134/1– 135، 166).

103 – الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: 1، المدينة المنورة، 2004م: (211/1).

104 – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د: ط، بيروت، لبنان، 1992: (178/1).

105 – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: 3، القاهرة، مصر، 1952م: (310/1).

106 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (189/2).

107 – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: 3، القاهرة، 1994م، (276/1)، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، دار الجيل، ط: 1، بيروت، لبنان، 1995م، ص: 55، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط: 4، القاهرة، 1961:(535/2).

108 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (82/1 -83).

109 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (207/3).

110 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، ودار الفكر، ط: 1، بيروت، 1995م: (340/1).

111 – ينظر: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية، (د.ط)، بغداد، 1985م: (450/4). ينظر الاستدراك في الجزء الثامن (الفهارس).

112 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د: ط، بيروت، لبنان، د: ت: (137/15).

113 – وأبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، بيروت، لبنان، 1419هـ – 1998م، ص: (670).

114 – ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: 3، القاهرة، 1988م: (25/1).

115 – ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: 3، القاهرة، 1988م (350/2).

116 – ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: 3، القاهرة، 1988م: (489/3).

117 – ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (50/2)

118 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (50/2)

119 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (194/3).

120 – عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبدالله سالم، مؤسسة العليا، ط: 1، القاهرة، 2010م: (162/2).

121 – ينظر: أبو الحسين محمد بن عبدالله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 2008، ص: (168).

***